مشكلة الحقيقة في علم التاريخ بين القارئ والمؤرخ

سيفي فيروز طالبة دكتوراه تخصص فلسفة القيم قسم الفلسفة جامعة مسيلة. الجزائر.

مقدمة :

يبحث الإنسان من خلال علم التاريخ عن الحقيقة والتي تدل على عدة معان، فهي الصدق في تعارضه مع الكذب، وهي الواقع في تعارضه مع الوهم . والحقيقة أحد الإشكالات الكبرى في مجال نظرية المعرفة وفلسفة العلم، فحينما يؤكد المرء وجود أو حدوث أمر ما، فهو يعتبره حقيقيا . وفي هذا السياق، تهتم فلسفة المعرفة بالبحث عن حلول للعديد من المسائل الفلسفية المتعلقة بموضوع الحقيقة. والحقيقة في التاريخ مرتبطة بالحيرة والشك فقد يقول البعض ضدها وقد يحتار البعض بين الأقوال، و قد يشك البعض بما هو حقيقيا بالأساس.و يعتقد الكثيرون ببساطة الحقيقة في علم التاريخ ، ولكن الصعوبة تكمن في اكتشافها و تأسيسها تأسيا منطقيا عقلانيا، و تعترض مشكلة الحقيقة في علم التاريخ العديد من العوائق الابستمولوجية أهمها المصادفة و الايديولوجيا. لذا كانت الحقيقة في التاريخ ضحية هذين العائقين وتفرق دم الحقيقة في التاريخ بين ذاتية القارئ وذاتية المؤرخ فكيف يمكن تجاوز هذا الأمر؟

1/ ماهية التاريخ :

ما هو التاريخ ؟إذا ما حاولنا الإجابة على هذا السؤال سنجد أنفسنا أمام العديد من وجهات النظر للعديد من المؤرخين خصوصا من يعنى منهم بفلسفة التاريخ. ونتيجة لهذا الاختلاف ،كان ضبط مفهوم التاريخ واحدة من مشاكل الحقيقة في التاريخ، لأن الحقيقة في أي علم من العلوم مرتبطة بمفهومه، فالمفهوم هو الذي يحدد الغاية من العلم ، فنجد من يعرف التاريخ على أنه العلم الذي يعنى بالدرجة الأولى بدراسة الحوادث أو الوقائع التي حدثت في الماضي أو هو العلم الذي يسعى لإقامة تتابع للأحداث التي وقعت بالفعل أو العلم الذي يختص بترتيب و تصنيف السلوك الإنساني عبر الزمن الماضي. و ثمة من يرى أن التاريخ سجل مكتوب للماضي أو الأحداث الماضية، وإذا أخذنا بتعريف مؤسس هذا العلم العلامة ابن خلدون فسنجد بأن **" التاريخ فن يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم و الأنبياء في سيرهم و الملوك في دولهم حتى تتم فائدة الإقتداء في ذلك لمن يروقه في أحوال الدين و الدنيا ."**[1] . فعلم التاريخ من هذا المنطلق علم اجتماعي باعتباره محاولة منظمة لمعرفة و تحقيق الحوادث الماضية عن طريق ربط كل واحدة منها بالأخرى و الكشف عن مختلف تأثيراتها على تشكيل و مسيرة الحضارة الإنسانية. لذلك قيل التاريخ هو علم الاجتماع المتحرك، و الأكيد أن غايته سامية حسب ما جاء في تعريف ابن خلدون وهي الاقتداء الذي يقودنا إلى تعديل الأخطاء الماضية سواء التي وقعنا فيها شخصيا أو التي ارتكبها غيرنا ليكون مستقبلنا أفضل، ولن تتحقق غاية هذا العلم بعيدا عن المنهج . فالمنهج آلة كل علم و المنهج في التاريخ يطرح مشكلة اعقد من باقي العلوم الأخرى.

2/ الخبر التاريخي وضوابط المنهج:

وجد المختصون في التاريخ صعوبة بالغة في خلق منهج يولد حقيقة الظاهرة التاريخية و يعتبر ابن خلدون من المؤسسين البارزين للمنهج التاريخي ، و المشكلة المطروحة هنا . هل المنهج المتبع في دراسة الظاهرة التاريخية كفيل بالوصول إلى الحقيقة العلمية ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه بعد التطرق إلى خطوات المنهج في علم التاريخ.

أ/ اختيار موضوع البحث:

إن الأصول العامة لاختيار موضوع المشكلة المراد بحثها واحدة في كل المناهج التاريخية.. و نقصد باختيار المشكلة اختيار موضوع البحث. أي أن طرح مشكلة تتعلق بالماضي يجب أن يكون لها أهمية واقعية وجودية. و الباحث الأصيل هو الذي يعرف كيف يختار المشكلة الحقيقية، فإن كان القصد من دراسة الواقعة التاريخية فقط هو العودة إلى الماضي و الوقوف على حقيقته فإنه يتحول إلى ما يشبه التسلية فقط ، لذا يجب أن تكون الغاية هي الاستفادة من الماضي لفهم الحاضر فنحن نعود إلى الماضي لنحل مشكلات خاصة بنا لا لنتعرف عن مشكلة الماضيين فقط.

---

[1]- ابن خلدون: المقدمة ، د ط ، دار الفكر بيروت، 2002 .ص42

و قبل أن يشرع المؤرخ في دراسة الواقعة التاريخية ، لابد عليه من تحديد إطار هذه الواقعة زمنيا ومكانيا ، لأن المؤرخ مطالب بالتنقل إلى مكان الواقعة التاريخية ودراستها في الميدان الذي جرّت فيه وفي سياقها الزمني أيضا ، وضبط الأعداد والسنوات في علم التاريخ يعتبر أكثر من ضرورة إن المشكلة المطروحة يجب أن تنطلق من المبادرة الذاتية للباحث التاريخي. وتنبثق من فصوله العلمي الخاص. و يجب أن تكون المشكلة بقدر طاقة الباحث على العمل و مدى قدرته على الحصول على الأصول الضرورية. وأن يكون هذا الأصل قادرا على تقديم ما يوضح المشكلة و يحلها.

ب / جمع الحقائق و الوثائق و تدوينها:

إن وسيلة الإجابة عن المشكلة التاريخية هي جمع المصادر و هي أهم أعمال المؤرخ. لأن التاريخ يصنع بالوثائق. و حيث لا وثائق لا تاريخ. و يمكن القول أن كل حادثة تاريخية غابت مصادرها قد ماتت موتا أبديا ، وهذه الوثائق هي طريقنا إلى إعادة بناء الواقعة التاريخية من جديد << **فعالم الاجتماع أو المؤرخ ...يعيد بناءها تدريجيا حسب النصوص و الوثائق** >> [1]. و التاريخ يصنع بالوثائق المكتوبة إذا وجدت. وقد حاول المؤرخون تطبيق الوثائق ضمن صنفين : المرويات المأثورة. والمخلفات المادية . ويمكن تصنيفها أيضا إلى مصادر مادية كالمباني والتماثيل والنقود والأسلحة والنقوش ، ومصادر نفسية وتمثل في الأساطير و القصص والآداب ، ومن هذه المصادر ما هو إرادي خلفها الإنسان بوعي وقصد منه، كشاهد على حياته ، ومنها ما هو غير إرادي خلفها الإنسان رغما عنه لحفظ مصلحة معينة . وعليه فإن المصادر غير الإرادية تكون أكثر وثوقا من غيرها و على أن المؤرخ أن لا يضع ثقته الكاملة في الوثائق مهما كان نوعها بل يجب التحري والتحقيق.

ج / النقد و الاختبار والتحقيق :

يطلق على عملية التحليل المفصل للاستدلالات التي تقود من ملاحظة الوثائق إلى معرفة الوقائع. و الوقائع اسم النقد. وهي عملية فكرية تراجعية. نقطة الانطلاق فيها الوثيقة. ونقطة الهدف الواقعة التاريخية. وبينهما سلسلة من الاستدلالات. تكون فيها فرص الخطأ عديدة. لأن مصادر المعلومات في معظمها مصادر غير مباشرة. تتراوح بين شهادات للأشخاص الذين حصروا الحوادث أو الدين سمعوا عنه أو كتبوا عنه. و بين الآثار و السجلات و الوثائق التي تركها. و المؤرخ هنا يتحول إلى عالم وفيلسوف وفنان في آن واحد، فهو مطالب بفهم جميع الفنون لتحصيل الحقيقة من خلال ممارسة النقد، و بما أن الوثائق معرضة للتلف و للتزوير بسبب قدمها.كما أن كاتبها معرض للنسيان أو التحريف. بهذا نطرح تساؤلات حول مدى موضوعية الوثيقة ومدى تطابق معلوماتها مع معلومات وثائق أخرى.

إن ما ذكرناه من حيث نقد الوثائق يعود بنا إلى نقد مصادر الخبر من حيث معرفة سلامتها أو زيفها. و الأسباب التي تدعوا إلى التحريف و التشويه و الخطأ المتعمد فيها و غير المتعمد كان معروفا منذ القدم. وقد برع المسلمون في ميدانه عندما نقدوا الحديث والخبر، ووضعوا له قواعد صارمة ونميز في النقد العلمي للوثيقة التاريخية بين نوعين هما النقد الداخلي والنقد الخارجي.

***– النقد الخارجي:**

يتناول فيه الباحث للوثيقة هوية الوثيقة و أصالة الوثيقة. أي صدق الوثيقة من عدمه، وكذلك تحديد مصدر الوثيقة. زمانها و مكانها. وهل هي الأصل أم منسوخة عنه و أشياء أخرى؟ وغاية النقد الخارجي إثبات أصالة الوثيقة والتحقق من خلوها من التلفيق[2].و يستعين المؤرخ هنا بمجموعة من العلوم كالكيمياء للتأكد من عمر الوثيقة وعلم النفس للتأكد من صحة الخط والإمضاء وغيرها.

****– النقد الداخلي :**

يتناول مدى دقة الحقائق التي أوردها صاحب الأصل. ويسلط هذا التحليل على شخصية صانع الحدث التاريخي و ظروف كتابة النص التاريخي من طرفه . و مدى صحة ما أورد من حوادث. أي إثبات الحوادث التاريخية. ويرتبط ذلك ارتباطا كبيرا بتقويمها أي بمدى فهمها و شرحها. وهنا تتدخل قدرات المؤرخ الذاتية وخياله و إبداعه . وثقافته الواسعة وقوة ملاحظته. وكل هذا يوضح لنا التعقيد الشديد للتحليل أو النقد التاريخي يقول ابن خلدون في هذا الشأن << **فهو محتاج إلى مآخذ متعددة و معارف متنوعة ، وحسن نظر ، وتثبيت يفضيان**

---

[1]- Raymond Aron : Les étapes de la pensée sociologique ,édition Gallimard, France.1969 , P118

<< Le sociologue ou l'historien ... il les reconstruit peu à peu d'après les textes et les documents>>

[2] - موريس أنجرس : منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بو شرف، سعيد سبعون،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006 . ص105

بصاحبها إلى الحق ، وينكبان به عن المزلات و المغالط >>[1]. إن المؤرخ لا يستطيع أن يفهم وثيقة قديمة إلا إذا فسرها على الأسس اللغوية التي سادت في العصر الذي كتبت فيه ، و كثيرا ما تحرف الحقيقة التاريخية بسبب عدم إتقان المؤرخ للدلالات الحقيقية للكلمات وقدرته على التأويل والاستنباط ، وبسبب جهل قواعد اللغة و إلى جانب هذا كله يجب على المؤرخ أن يكون على دراية واسعة بكل ظواهر العمران الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها . وهنا يجب يكون المؤرخ بمثابة الفيلسوف الذي سلاحه النقد من خلال الشك في كل ما هو أمامه ليعيد تأسيس الحقيقة من جديد.

د ـ التركيب التاريخي:

أعطانا النقد التاريخي ما نسميه بحقائق التاريخ بشكل مبعثر متفرق و مجرد. ولابد لهذه الحقائق أن تنظم و يتم الربط بينها. بفرضية تعلل الحادث و تبين مجرياته .وتعلل أسبابه و تحدد نتائجه.وتتضمن عملية التركيب التاريخي عمليات مترابطة متداخلة مع بعضها تكون صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المجمعة لدى الباحث، ومن خلال عملية التركيب يقوم الباحث بتكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المتجمعة لديه و للهيكل العام لمجموع بحثه. أي يكون صورة عن واقع الماضي تنشئها مخيلة الباحث من منطلق مشابهة الماضي الإنساني للحاضر.أو ما يعرف بالمقارنة التاريخية. ثم تصنيف الحقائق بحسب طبيعتها الداخلية. و يملك المؤرخ حق المحاكمة أو ما يسمى بسد الفجوات و الثغرات التي يجدها الباحث في هيكل التصنيف. لأنه لا يستطيع ملء هذه الثغرات و ربط الحقائق التاريخية ببعضها أو البحث عن علاقات قائمة بينها. و أثناء سد الفجوات التاريخية تظهر مشكلة المنهج والحقيقة في التاريخ . فالمؤرخ سيكون متأثرا بالأحداث التي عاشها و الايديولوجيا التي يحملها ، لأنه يفتقر إلى البعد الزمني الكافي الذي يجعله يحكم بتجرد وموضوعية هادفا إلى الوصول إلى الحقيقة العلمية[2]. وأثناء سد الفجوات التاريخية يضطر المؤرخ إلى إنشاء فروض عقلية فيتحول المؤرخ إلى ما يشبه عالم الطبيعة، غير أن عالم الطبيعة يحاور الماديات أما المؤرخ فيحاور خياله وكثيرا ما يطغى على هذا الحوار الجانب الشخصي للمؤرخ ، وحتى يكون الاستنباط سليما لابد من صياغته في صورة منطقية بحيث تترتب النتائج على مقدمات صادقة ،وبراهين و شواهد عقلانية . وبعد عملية التركيب تأتي المرحلة الأخيرة وهي و إخراج الموضوع في وحدة كاملة متماسكة الأطراف بحيث يكون إحياء الماضي بمثابة حقيقة عقلانية يتحسسها الباحث القارئ وليس المؤرخ فقط ، وهذه الخطوة هامة و عسيرة فا لباحث التاريخي لا يخضع للتجريب كما أنه يصعب الوصول إلى نتائج تصلح للتعميم لصعوبة تكرار الظروف التي وجدت فيها الظاهرة المدروسة. لهذا كانت الحقائق التي يتم التوصل إليها من خلال المنهج التاريخي في كثير من الأحيان غير دقيقة. وهذا ما أدى إلى التشكيك في علمية التاريخ وهذا ما سنبينه من خلال جدلية العلم والتاريخ.

3/ جدلية العلم والتاريخ :

سنعالج جدلية العلم والتاريخ من خلال فكرة القانون أولا لأن القانون حسب فلاسفة العلم هو روح العلم.

أ/ تقنين الظاهرة التاريخية :

إن الحكم على فعالية المنهج مرتبط بتحصيل هذا المنهج لنتائج عادة ما تستقر هذه النتائج في صورة قوانين ، بحيث تعكس هذه القوانين حقيقة الظاهرة . فهل بلغ علم التاريخ هذا الأمر ؟

إن العودة إلى الماضي و التنقل عبر الأبعاد الزمانية خاصية إنسانية وهي عودة واعية الهدف منها فهم الذات، لأن الإنسان الذي يعود إلى ماضيه يحدد نقطة الانطلاق ومن ثم يدرك مبتغاه فالتاريخ هو مرآة الإنسان << **فإذا كان الإنسان المدون للتاريخ مثقفا جدا ، فإنتاجه التاريخي سيكون مرآة لثقافته و قدرته العقلية** >>[3]

إن الإنسان هو موضوع التاريخ ، وهو صانع التاريخ أيضا ، وهو المدون له وما يجعل الإنسان يدخل في هذه العلاقة هو اجتماعية الإنسان ، و اجتماعية التاريخ أيضا فالإنسان من خلال التاريخ يتعرف على علاقته بالآخرين الذين سبقوه . فهو لا يستغني عنهم لأن حياته مرتبطة أشد الارتباط بهم، لذلك تصبح الحادثة التاريخية حادثة اجتماعية بامتياز .

---

[1] - ابن خلدون : المقدمة ، ص46

[2] - أبو القاسم سعد الله : أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، دار المغرب الإسلامي بيروت ، 1999 . ص 46

[3] - أبو القاسم سعدالله: آراء و أبحاث في تاريخ الجزائر ، ص 54

إن علماء التاريخ لا يريدون العودة إلى الماضي بطريقة فوضوية بل يريدون لهذه العودة أن تكون مؤسسة تأسيسا منهجيا و قانونيا ، لأن الدراسات العقلانية تؤكد أن القانون هو هدف المنهج وحصيلته ، فالقانون يعبر عن الدقة واليقين ، وهذا ما سعى إليه بعض المفكرين أمثال ابن خلدون و فيكو وغيرهما ، إذ حاولوا جاهدين تقنين الظاهرة التاريخية ، والوقوف على حقيقتها [1].

ب/المعرفة العلمية والتاريخ :

إن أول معالم المعرفة العلمية هو أن يكون منطلقها الشك و يعود تأسيس المنهج الشكي إلى المفكر الفرنسي ديكارت إذ يعتبر هذا الأخير أن التفكير أساسا الشك ، و لخص ديكارت منهجه الشكي في قوله << **و نظرا إلى أني رأيت أن من يريد أن يشك في كل شيء لا يستطيع مع ذلك أن يشك في وجوده حين يشك ، و لو كان يشك في كل ما سواه** >>[2]. إن الشك على هذا النحو قاصر وحتى يمارس العقل المنهج الشكي لابد أن يلتزم بمجموعة من القواعد تتمثل في قاعدة الوضوح وقاعدة التحليل و قاعدة التركيب وقاعدة الإحصاء.

إن قاعدة التركيب تعتبر تأكيد لعملية التحليل ، لأن التركيب استلزام عكسي لعملية التحليل ، كما أن التركيب يساعد على الفهم ، فالمنهج الديكارتي يسعى إلى توليد حقائق جديدة من حقائق معلومة ، لكن القياس الأرسطي لا يوّلد أي حقائق، ويلح ديكارت على ضرورة قاعدة التركيب التي تعتبر ترتيب للأفكار بداية من أبسط الأشياء وأيسرها معرفة ثم التدرج شيئا فشيئا حتى نصل إلى معرفة ما هو أعقد . إن احترام العقل لقواعد المنهج في نظر ديكارت يقودنا إلى بلوغ الحقيقة فنحن ننطلق من الشك لنصل إلى اليقين وإن انطلقنا من اليقين سنصل إلى الشك ، وهذا المبدأ يجب أن يكون معتمد في الأبحاث التاريخية بمعنى أن المؤرخ مطالب بعملية التحليل والتركيب والإحصاء أثناء تأسيسه للحقيقة التاريخية، و عليه أن يتجاوز المنهج الوثوقي في نقله للخبر إن كلمة علم تعني << **مستوى معين من المعرفة و علاقة محددة لعناصر المعرفة أي مجموع المعارف المنضبطة المترابطة، المنظمة، التي جناها الإنسان خلال تاريخه الطويل** >>[3] . وهنا المشكلة في علم التاريخ فإن الحقائق فيه وفي كثير من الأحيان متضاربة وليست منضبطة. فلم يصل المؤرخون إلى قانون في الكثير من الوقائع و لم يتفقوا على نفس الحقيقة التاريخية وبقي التناقض في كثير من الوقائع سيد الموقف التاريخي.

2 ـ الحقيقة التاريخية بين المصادفة والسببية وغياب النسقية :

المصادفة مبدأ تخضع له بعض الحوادث، وهي تلك التي تحدث دون سابق توقع ويطلق عليها حوادث المصادفة، وهذه الحوادث تنفلت من قبضة المنهج العلمي، والمصادفة بمعناها الفلسفي نوع من الحوادث المتأتية من اجتماع ظواهر تنتمي إلى مجموعات لا تخضع إلى نظام العلية.

ونحن ندرك جيدا أن العلية مصادرة أساسية من مصادرات المنهج ، و حاول هيجل أن يضع التاريخ في دائرة القانون بتأسيسه لدولة القانون ، أو ما يعرف بدولة الحق ليقضي بذلك على فكرة المصادفة في الحادثة التاريخية ، لكن فلسفة نيتشه ثارت ضد هذا الطرح رافضة بذلك كل محاولة لعقلنه التاريخ ، و مدافعة عن فلسفة القوة بعيدا عن كيان العقل لأن التاريخ أكثر مأساوية وأقل اطمئنانا ، باختصار فهناك العقل وهناك اللاعقل ، هناك فلاسفة ركزوا على العوامل العقلانية و أعطوها ثقتهم و هناك فلاسفة ركزوا على العوامل اللاعقلية و دورها في تذبذب الحركة التاريخية و تغيّر مسارها[4].

وسنعطي مثالا يؤكد تدخل المصادفة في تحريك الواقعة التاريخية، ويتعلق الأمر بمعركة غيتزبورغ التي تعتبر محطة مهمة من محطات الحرب الأهلية الأمريكية. نحن في شهر جويلية 1863، وهي أكبر معركة وقعت على أرض الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد الآن: قوى الشمال ضد قوى الجنوب، تقريبا حوالي ثمانون ألف جندي في كل جهة. بعد ثلاثة أيام من المعركة، لم تظهر ملامح النهاية ولا من المنتصر، إلى حين قرر جنرال قوات الجنوب، الجنرال لي(Lee) الهجوم صباح يوم 2 جويليه ؛ فأرسل ضابط استخبار للاستعلام عن حالة الجناح الأيسر لقوات العدو. رجع الضابط ليخبر الجنرال بأن الجناح الأيسر للعدو مضطرب وفي حالة فوضى. والواقع أن استطلاعه تزامن صدفة مع الوقت الذي كان فيه قائد القوات الشمالية يغير فرقته، وهي العملية التي لم تستغرق سوى 20 دقيقة، هي المدة التي عاين فيه الضابط الحالة ليخبر بها الجنرال لي، قائد قوات الجنوب، الذي أسرع بإعطاء الأمر لقواته بالهجوم على الجهة اليسرى للقوات المعادية، لكن

[1]- انظر: الدراجي زروخي : نحو فلسفة للتاريخ ، دار صبحي للطباعة والنشر غرداية. الجزائر،2013 ، ص 138

[2]- ديكارت : مبادئ الفلسفة ، ترجمة عثمان أمين ، د ت ، ص 60

[3]-كميل الحاج: موسوعة المصطلحات الاجتماعية، مادة العلم، ط1، شركة ناشرون، بيروت لبنان، 2000، ص 845

[4]- السيد ولد أباه : التاريخ والحقيقة لدى ميشال فوكو ،، الدار العربية للعلوم ، بيروت 2004 . ص60

هذه الأخيرة كانت قد أخذت مواقعها وانتظمت من جديد. فكان أن فقد جيشه. هذا مثال أول، ويمكن تقديم مثال آخر، أقرب إلينا ويتعلق الأمر تاريخ بالحرب العالمية الثانية. فمن كان يتوقع أن هتلر سيتلقى هزيمة شنعاء أمام الاتحاد السوفياتي لتدخل العامل البيئي وتغير الظروف المناخية والتي لم يكن في الحسبان . فخضوع الحركة التاريخية للعوامل المناخية أحيانا ، يجعل العقل والمنهج عاجزين عن الإحاطة بكل أسباب الظاهرة ومن ثمة العجز عن توقع نتيجة حتمية ، وهكذا يتّضح انفلات الحادثة التاريخية من كل مصادرات المنهج والمتمثلة في الحتمية و النسقية والاطراد والعلية . ويصعب تأسيس قانون عام يحكم الظاهرة التاريخية .

إن فكرة المصادفة في التاريخ تؤكد أن التاريخ لا يسيّره العقل فقط بل تتحكم فيه عوامل كثيرة و تتدخل في تسييره قوى لا عقلانية جامحة و كامنه في ظواهره ، وهذا يدفعنا إلى القول بأن كل واقعة من وقائع التاريخ قائمة في ذاتها ، ولا يمكن تصور ظروف مشابهة يتكرر فيها الحدث التاريخي بالإضافة إلى أن المادة التاريخية مركبة تركيبا معقدا فهي تشمل الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية وحتى النفسية ، وهذا ما يجعل كل مجهود يرمي إلى إقامة قانون تاريخي مجهود غير واع و داعيا إلى السخرية[1].

إن العقل في الدراسات الإنسانية خاضع للابسات الأنانية و المصالح و الشهوات السلطوية ، وهكذا تحول المنهج في التاريخ إلى مجرد نظريات يتبناها المفكرون و يعجز عن ممارسته المؤرخون، وهذا ما نستشفه في اعتراف المؤرخ الألماني ليبولد رانكي (Leopold . Ranke) (1795 ـ 1866م) أين يقول << **يظهر لي (يعني كتابه) أكثر كمالا قبل طبعه منه الآن بعد طبعه ، ومع ذلك فإني معتمد على القراء الذين سيغضون النظر عن نقائصه أكثر من اعتمادي على إمكانية فضائله . إنني أعرف إلى أي مدى عجزت دون تحقيق هدفي ، لكن على المرء أن يسعى و يناضل و ليس عليه أن يحقق هدفه ...لأن أهم شيء هو دائما الموضوع الذي نتناوله و هو الإنسانية كما هي ممثلة في حياة الأفراد و الأجيال و الأمم ، و في بعض الأحيان ممثلة في قدرة الله التي هي فوق الجميع** >>[2] .

نلمس في هذا القول الخروج من الحالة الوضعية و العودة إلى الحالة اللاهوتية والاعتراف بتدخل المصادفة و يد الله في تسيّير حركة التاريخ ، إن التاريخ في واقع الحال لا يصل إلى قوانين رمزية ثابتة ، و إنما يصل إلى قوانين سببية متغيرة في الزمان و المكان فالحقيقة التاريخية لا تلبث على حال ، و لعل اعتذار هدا المؤرخ الألماني يشير إلى قضية هامة و هي تدخل الإرادة الإلهية في تحريك الأحداث التاريخية ، وكما نعلم فإن الإرادة الإلهية تتجاوز المعايير المنطقية و العقلية فهي قادرة على الجمع بين النقيضين و تجاوز كل الحتميات .

إن المؤرخ كلما وصل إلى نقطة في التاريخ اعتقد أنها النهاية ، لكنه يفاجأ في كثير من الأحيان و بمرور فترات زمنية بظهور وثائق جديدة بعد طول اختفاء لأسباب ايديولوجية أو سياسية أو غيرها فيعيد المؤرخ النظر في منهجه ، كما يعيد النظر في الحقائق التي سبق و أن توصل إليها و ربما يضطر إلى إلغائها . أن هذه النماذج تصيبنا بالدوار التاريخي، فهل نحذف قانون السببية من الأحداث؟ ونلغي فكرة القانون؟ ونشطب كل إمكانية لرؤية مستقبلية؟ ونعتبر أن التاريخ كومة من الاتفاقات وتلفيقة من المصادفات، لا يصل الفهم إلى قرار فيها، ونلغي أية نظرية تحاول تفسير حقيقة تاريخية ما ؟[3]

إن القضيةً حيوية جدا، لأن الوجود لا يقوم على الفوضى والعبثية، بل على السنة والبرمجة والغائية. وكشف السنة يمنح قدرة السيطرة عليها، وهو أبرز ما في الفكر التنويري الجديد منذ أن دشنه بيكون وديكارت منذ مطلع القرن السابع عشر، ولتتغير معه صورة العالم بشكل انقلابي، كما حدث في تسخير الكهرباء الذي أمكن مسكه في سلك، وتطويعه في مفتاح، ونقل مستوى طاقته بوشيعة من نحاس، ويفيدنا القرآن في هذا الاتجاه كثيراً، عندما يعتبر أن الكون مبني على سنة الله في خلقه، وأن هذه السنة أو القوانين لا تخضع للتبديل والتغيير (ولن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا)، التبديل بقلب القانون واستبداله بآخر، والتحويل حرف القانون في انسيابه في مجراه، فيعمل بصورة فوضوية. يجب علينا هنا أن نعترف بأن المصادفة تتدخل في عملية تحريك التاريخ مهما كان نوع المصادفة وليس علينا أن نلغي علمية التاريخ بل علينا أن نتفهم الأمر ونقبل بنسبية الحقيقة التاريخية. ونحاول قدر الإمكان التمسك بسنن الحركة التاريخية في الوصول إلى حقيقة أي واقعة تاريخية سواء كانت من قبيل الماضي أو من قبيل التنبؤ بالمستقبل.

---

[1]- الدراجي زروخي : نحو فلسفة للتاريخ ، ص144

[2]- نقلا عن : أبو القاسم سعد الله : آراء و أبحاث في تاريخ الجزائر ، ص 54

[3]- انظر : الدراجي زروخي : نحو فلسفة للتاريخ ، ص146

4 ـ جدلية التعصب الإيديولوجي و الحقيقة في علم التاريخ :

جاء في موسوعة لالاند الفلسفية أن الايديولوجيا(Idéologie) << **فكر نظري يعتقد انه يتطور تطورا تجريديا في غمار معطياته الخاصة به ، لكنه في الواقع تعبير عن وقائع اجتماعية ولاسيما عن وقائع اقتصادية ، فكر لا يعيه ذلك الذي يبنيه أو على الأقل لا يأخذ في حسبانه أن الوقائع هي التي تحدد فكره** >>[1].

كما تعني الايديولوجيا على وجه العموم الدخول تحت جماعة معيّنة و فئة أو مذهب أو طائفة دينية، والانطواء الفردي للإنسان تحت هذه الأفكار أو الايديولوجيات يجعل الحقيقة التاريخية مؤلمة للمؤرخ إذا ما تعارضت مع ايديولوجيته الخاصة ، وربما دفعه هذا الأمر إلى مداراة الحقيقة ، والحقيقة لدى المؤرخ تتحول أحيانا إلى غاية جماعية ويصبح الإقبال على الماضي و تفحصه بمثابة رجوع قصدي وليس لطلب المعرفة في حد ذاتها ، بمعنى أن المؤرخ سيعود إلى الماضي وهو يحمل معه مشاعر قومه و جماعته ، ويتغلغل في هذا الماضي بهدف تعزيز آراء الجماعة و الدفاع عنها وهذا الأمر كثيرا ما يكون على حساب الأسس العلمية بمعنى انه لابد أن تكون فكرة الحث عن الحقيقة في التاريخ منزهة كل التنزيه عن المنفعه أو المصلحة حتى تكون مطلوبة لذاتها لا إلى أي قصد آخر.

وفي الحديث عن جدل العلاقة بين الايديولوجيا والعلم تواجهنا مشكلة ابستمولوجية تتعلق ابتداء بسعة مدلولات المفهومين وتنوع استعمالها، وبالتالي غياب تعريف محدد متفق عليه لكليهما. وتجنبا لأي خلط أو سوء فهم محتمل، فسوف نتناول الايديولوجيا باعتبارها منهجا عقائديا شاملا. بمعنى أن هذه المناقشة، ستتناولها في مفهومها الكلي، على اعتبار أنها ظاهرة ذات أبعاد وأوجه معقدة: اجتماعية وثقافية وسيكولوجية ومعرفية، وليست مجرد مدلول سياسي. ذلك لأن الايديولوجيا في بعدها السياسي تقتصر على تناول العلاقة بالخيارات السياسية والمؤسسات السياسية المختلفة، في حين يبرز البعد الاجتماعي للايديولوجيا علاقتها بالمجتمع ككل، وبمؤسساته. أما البعد السيكولوجي فيختص في علاقته، كظاهرة اجتماعية وفكر اجتماعي، بالذات، وبالوجدان والرغبة .

إن المهمة الأساسية للعلوم هي المساعدة على اكتشاف هذا الكون، وقهر الطبيعة، وافتراضا تحقيق أكبر قدر من الرفاه والعيش الكريم للإنسان. وهي في كل هذا يفترض فيها أن تكون وصفية حيادية كمية ودقيقة. أما الايديولوجيا فمهمتها تحديد رؤية معرفية للكون والمجتمع والإنسان تتبلور في صياغات وأطر تمنح ذاتها مواقف وأدوات يفترض أنها تقرب الملتزمين بها من طموحاتهم في شتى مجالات الحياة. إنها بمعنى آخر، موقف من الأشياء ومناهج تمد بقواعد من السلوك. وهي في هذا، يفترض أن تكون تعبيرا عن أفكار قيمية تعبوية، هدفها الأساسي ليس المعرفة، بل العمل. هذا يعني باختصار أن مهمة الأولى هي اكتشاف هذا الكون، بينما تتكفل الأخرى بتحديد موقف منه.على أننا لو أمعنا النظر في الدور الذي تؤديه العلوم والايديولوجيا لوجدنا الفاصلة بينهما دقيقة، رغم ما يبدو في الظاهر من اختلاف في تعريفهما، ومن تباعد في الأدوار المنوطة بهما. فعلى الرغم من أن الدور الذي يقوم به العلم يفترض فيه أن يكون دور حيادي، هدفه تقديم المعرفة، ضمن مصنفات نظرية، بعد تحقيق واستقصاء موضوعيين، إلا أن القراءة المتأنية لتاريخ العلم، ترينا أن الفلاسفة والعلماء منذ القدم لم يفصلوا أبدا بين مهمة اكتشاف الكون ومحاولتهم اتخاذ موقف منه. بل سخروا حاصل اكتشافاتهم وتجاربهم العلمية للمساعدة في إنجاز هذين الهدفين.

ومنذ القدم أيضا، كانت هناك علاقة تفاعل حية بين العلوم و الايديولوجيا، حيث لم يكن التأثير بينهما أحادي الجانب، وإنما كانت هناك علاقة جدلية بين كلا المفهومين. فالعلم في حقيقته هو مجموعة من الفرضيات، في مجالات شتى، تأكدت بالتحقق من خلال التحليل أو الملاحظة أو التجربة .والعالم صانع النظرية والمتحقق منها، وبالتالي صانع العلم أو مكتشفه ليس شخصا محايدا قادما من خارج التاريخ، بل إنه نتاج لمجتمع خاص، وبيئة محددة .وحين يأتي إلى مختبره أو معمله أو أبحاثه، فإنه يأتي حاملا رؤاه وتوجهاته وأحلامه. وأيضا هواه، مما ينعكس على اختباره لفرضياته، مسار البحث وعلى النتائج العلمية التي يتوصل إليها.

إن العالم ينطلق في بحثه عن الحقيقة من فكرة المعرفة في حد ذاتها، ثم تتحول هذه المعرفة إلى قانون يعطي غايته النفعية ، لكن الغاية في الأبحاث التاريخية نتيجة ارتباطها بالايديولوجيا فإنها تحدد مسبقا، وإن ادعى بعض المفكرين قدرة المؤرخ على ممارسة الشك والنقد للتخلص من قيود الايديولوجيا و بلوغ الحقيقة فإن هذا يبقى إدعاء نظري بعيد عن الواقع العملي ، فاليقين في الفكر التاريخي النظري يقين عقلي منفتح ، بخلاف اليقين في الفكر التاريخي الإيديولوجي ، الذي يغلب عليه طابع الارتياح الإيماني المنغلق و الوثوقي ، فالنظرة الإيديولوجية إلى

[1]- لالاند : الموسوعة الفلسفية ، مج2 ، مادة الايديولوجيا ، ترجمة خليل احمد خليل ، ط2 ، منشورات عويدات بيروت ، 2001 . ص611

التاريخ نظرة مطمئنة ، جدالية عند الضرورة بسيطة على العموم ، وهذه الصفات طبيعية في الفكر الجماهيري الموظف في خدمة أهداف عملية معينة [1] .

إن إرادة الجماهير تدفع بالمؤرخ إلى تبني مصلحة الجماعة ولو على حساب الحقيقة وبالتالي تكون الحقيقة التاريخية رهينة ايديولوجيا الجماعة ، ويظهر أن دلتاي تفطن لمشكلة انصهار المؤرخ في الجماعة . فأكد أن الأفراد يستغرقون في الجماعة من جهة وجودهم ، والمؤرخ يستغرق بمعرفته في مآثر الشعوب و مصائرها ، وهذا ما حمل دلتاي على التأكيد بأن مشكلة الفهم في التاريخ عويصة و تتطلب القدرة على تمييز العلاقات الشخصية وفصل هذه العلاقات عن الخبر التاريخي وإلا فإن الخبر التاريخي سيتحول إلى تلفيق.

ولا يجب على المؤرخ أن ينتقل إلى الماضي كبنية اجتماعية ، وإنما يجب عليه أن يتحرر من هذه البنية و يؤرخ كعقل علمي ، لكنه إن فعل هذا فإنه يكون قد انسلخ من هويته وهذا ما يلغي الهدف والغاية من التاريخ ، ويمكن القول أن التاريخ يتحول إلى ايديولوجيا في حد ذاته ، رغم أن الفصل بين الاثنين يبدو ضروري لبلوغ الحقيقة التاريخية ، لكن هذه الضرورة تتجاوز في كثير من الأحيان حدود المؤرخ ، لأن الالتحام بين الاثنين شديد إلى درجة يصعب معها الفصل بينهما.

إن الايديولوجيا تشكل هوية الفرد و بنيته النفسية باعتباره فرد في جماعة ، وهذه الهوية تعبير عن حياة دفينة تتحكم في وعي المؤرخ و تطالبه بالدفاع عنها ، دفاعا لا مكان فيه للوسائل والغايات الشريفة بقدر ما تنتعش فيه العصبية ، ومن الواضح أن الحياة الفردية و التي يمثلها المؤرخ تحركها أفكار الجماعة ، وتكون لها بمثابة القوة الخاصة أو الجدران الصلبة التي يتحرك الفرد في سياقها و يحرم عليه الخروج عنها مهما كانت نهاية السياق.

وبيّن غدمار أن الخبر التاريخي يتحول إلى تراث تنصهر فيه روح المؤرخ مع روح الجماعة و هذا ما يظهر في قوله << **و من هنا يصبح التراث ككل بالنسبة للوعي التاريخي الموجه الذاتي للعقل الإنساني ، يستولي الوعي التاريخي على ما بدا أنه أُفرد على نحو خاص للفن والدين والفلسفة >>**[2].

وكأن عقل الإنسان تحول إلى منظومة ايديولوجية تجمع في طياتها التوجه الفلسفي و الديني و حتى الفني للإنسان ، ويصبح العقل الفردي مبرمج حتى و إن تخيّل الحرية، و ما يؤكد قولنا هذا التناقض الحاصل على مستوى أغلب الحقائق التاريخية والتي تعرف في كثير من الأحيان تضاربات وتناقضات لا عقلانية.

وهكذا فإن تنظيم العلاقة بين العلم والايديولوجيا أمر جد صعب ، وتسخر العلوم لحساب الأيديولوجيات السائدة، مؤكدة استحالة موضوعية العلم وحياده خاصة علم التاريخ، حيث يصبح الإدعاء بموضوعية الأول، وانحياز الثاني، واعتباره موقفا دوغمائيا ومن ثم التركيز على الفصل بين المفهومين أمرا زائفا تدحضه الوقائع وترفضه القراءة المتأنية لتطور العلوم. وإذا كان الانحياز يبدو واضحا، بشكل أو بآخر، في العلوم الطبيعية، كالبيولوجيا وعلم الأجناس، فإنه يتبدى صارخا فاضحا، وبحدة أكثر في علم التاريخ .

نحن لا نحاول بهذا أن نهدم فعالية علم التاريخ أو نلغي الحقائق فيه ، لكننا نريد أن نكشف بعض ما خفي و قد نصل من خلال هذا النقد إلى تعديل المناهج . فإن كانت الايديولوجيا موجه و متحكم في الحقائق التاريخية سواء كان هذا لصالح الحقيقة التاريخية أو ضدها. فكيف نخفّف من أثرها في البحث لتاريخي ؟ هذا ما يتوجب علينا الإجابة عنه.

إن الحقيقة في التاريخ ـ حتى تتحرر من سيطرة الايديولوجيا ـ يجب أن تقوم على قول الحق وقول الحق في التاريخ يقتضي قاعدتين ؛ أولهما تتعلق بتصريح المؤرخ بالايديولوجيا التي يحملها والتي يدافع عنها ، حتى ينبه الآخرين إلى ذاته وهويته وثانيهما تتمثل في اعتماد الدليل المنطقي العقلاني القائم على الشك والنقد في تبرير الحقيقة التاريخية أو رفضها و تنزيهها عن الغايات النفعية ، فتكون الحقيقة التاريخية بذلك غاية في حد ذاتها ـ على عكس الحقيقة في العلوم الأخرى ـ ويجب أن يتحول التاريخ من ايديولوجيا و هوية إلى علم يبحث عن الكمال بتجاوز أخطاء الإنسان السابق ، و ليس وسيلة لتمييز الذات أو الافتخار بالماضي .

---

[1]- ناصيف نصار : الفلسفة في معركة الايديولوجيا ، د ت ، ص 172

[2]- غدمار :الحقيقة و المنهج ، ط1 ، ترجمة حسن ناظم و علي حاكم صالح ، دار أويا للنشر و التوزيع ، طرابلس،2007 . ص324

ويجب أن نعترف بأن الفرق شاسع بين الحقيقة في علوم الطبيعة و الحقيقة في علم التاريخ ، وعقلانية المؤرخ يجب أن تتحدد بإيمانه باحتمال تغير نتائجه وعدم ثبات حقائقه وهذه روح التاريخ الحقيقة ، و بهذا تنتفي قواعد المنهج العقلاني ـ و المتمثلة خاصة في الوضوح و البداهة و القانون ـ في الظاهرة التاريخية خاصة على الصعيد التطبيقي ، ولو تتبعنا الحقيقة في الرياضيات و العلوم الطبيعة لوجدناها تميل إلى السبات ، و إن أصابها تغيير فإن هذا التغيّير يكون بمثابة تطور وتعديل ، لكن الحقيقة التاريخية تظهر و تنتفي في كثير من الأحيان ، وهذه الحركة في الحقيقة التاريخية تجعل من الدراسة التاريخية بعيدة عن الإحصاء و الاستقراء الرياضي الذي أصبح معيارا لليقين .

وفي النهاية يتضح جليا أن فكرة المصادفة أبعدت إلى حد ما المناهج المتبعة في الدراسات التاريخية عن التنبؤات العلمية التي تتخذ من القانون العلمي أساسا لها ، ومن هنا يختلط التفسير الفلسفي الذاتي مع التفسير العلمي في الدراسات التاريخية ، و علينا أن ندرك مبلغ الصعوبة في دراسة الظواهر التاريخية ، وعلينا أيضا أن نعترف بالمعانات التي يواجهها المؤرخون في بناء الحقيقة التاريخية . وما وجود وجهات نظر مختلفة في تصورها العام لمسار التاريخ أشهرها الجدل الهيجلي، أو تحقيق مجتمع اللاطبقات كما هو عند ماركس أو الدورة التاريخية كما هو عند ابن خلدون أو فيكو أو توينبي وغيرها من النظريات إلا دليل على أن التفسيرات التاريخية للحوادث لا تخرج عن كونها اجتهادات بشرية قابلة للنقد و المراجعة . لكن لنسلم جدلا بأن المؤرخ التزم بالموضوعية والحياد في نقله للحقيقة التاريخية وتجاوز كل الايديولوجيات وترك التعصب وراء ظهره فماذا عن قارئ التاريخ هل سيتخلى عن عصبيته في قراءة الخبر التاريخي . هنا المشكلة العويصة فنحن بين ذاتيتين ذاتية المؤرخ وذاتية قارئ الخبر التاريخي فالقارئ هو الآخر قد يقرأ التاريخ وفقا لايديولوجيته الخاصة. وكل ما يخالف هواه يصبح كذبا حتى وان كان المنهج التاريخي محكما، وتوسع وسائل التعبير عن الرأي أدخلت المجتمع في فوضى فالكثير منا تحول إلى عالم بالحقيقة دون علم، ومحلل للحقائق دون بحث، ويبدو أن المؤرخين اليوم بحاجة إلى علماء اجتماع حقيقيين ليهيكلوا الفرد على قراءة التاريخ دون عصبية و باعتدال ووفق منهج فمن غير المعقول أن نطالب المؤرخ بإتباع المنهج في تأسيس الحقيقة، ونعفي القارئ من المنهج فمتى يكون لدينا قارئ يؤمن بنسبية الحقيقة قبل أن نفكر في مؤرخ يتحرر من الذاتية و الأهواء.

الايديولوجيا هي سبب التعصب وهي سبب الذاتية ونجد أنفسنا أمام ثلاث اديولوجيات تتدخل كعوائق أمام الحقيقة التاريخية، اديولوجيا صانع الحدث التاريخي وايديولوجيا المؤرخ وكاتب التاريخ وايديولوجية قارئ الرواية التاريخية ، وحتى تقترب الحقيقة التاريخية من المطلق و تكون في مستوى الحقيقة العلمية أو تدنو منها ، لابد أن تضبط كل هذه الايديولوجيات ضبطا يتوافق مع التنزيه فالحق يجب أن يكون منزها ومطلوبا لذاته و كل مطلوب لذاته لن يعني لصاحبه سوى وجوده.

خاتمه :

تضح لنا في النهاية أن هناك فرق واضح بين عقلانية المنهج والنتيجة في العلوم الطبيعة و بين عقلانيته في علم التاريخ ، بل إن الظاهرة التاريخية تحتّم على المنهج أن مرن جدا ، وعقلانية المؤرخ يجب أن تتحدد بإيمانه باحتمال تغيّر نتائجه وعدم ثبات حقائقه ، وهذه روح التاريخ الحقيقة، لأن سلوك الجماعة الإنسانية منظور إليه في ماضيه و حاضره ومستقبلة ومن حيث تأثيره على بنيتها ووجودها هو الذي يشكل موضوع علم التاريخ ، وهذا ما يجعلنا نسلم بأن قواعد المنهج العقلاني و المتمثلة خاصة في الوضوح و البداهة و القانون ليست متوفرة في الظاهرة التاريخية خاصة على الصعيد التطبيقي ، كما يظهر أن الايديولوجيا كانت منبع اختلاف الحقائق في التاريخ و أبعدت نوعا ما المناهج المتبعة في الدراسات التاريخية عن التنبؤات العلمية التي تتخذ من القانون العلمي أساسا لها ، ومن هنا يختلط التفسير الفلسفي الذاتي مع التفسير العلمي في الدراسات التاريخية ، و علينا أن نسلم بهذا الأمر و لا نخرجه من دائرة العقلانية المنهجية .ويجب علينا في علم التاريخ أن نحترم عقلانية الاختلاف ، شرط أن تقام عقلانية الاختلاف على أدلة منطقية بحيث تتوفر هذه الأدلة على الوضوح و البداهة . كما يجب أن يحترم المؤرخ و القارئ للتاريخ عقلانية الاختلاف التي تقوم على الدليل لا على التعصب و احترام عقلانية الحقيقة التي تقوم على قول الحق. وهو المخرج من مأزق الحقيقة في علم التاريخ.